تقرير

خليل حرب
Khalilharb66@gmail.com

بين خماسيّات باريس والدوحة ولودريان أوان "لبننة" الأزمة اللبنانية؟

اللقاءان الخماسيان حول لبنان، في باريس ثم في الدوحة، خرجا بخفي حنين، اذ ان المياه السياسية الراكدة نسبيا منذ نهاية تشرين الاول 2022، لم تتحرك داخليا، رغم العواصف والتحولات الاقليمية والدولية، لا بل ان اللقاء في العاصمة القطرية اتخذ منحى جديدا تمثل بالتلويح بـ "تطبيق تدابير" في حق المعرقلين للحل في لبنان

لا تزال فرنسا تبدو كأنها تقود الحراك الخماسي الذي يضم ايضا الولايات المتحدة والسعودية وقطر ومصر، من دون ان تتضح معالم محددة للحل اللبناني العتيد، خارج العموميات المعلن عنها، في حين ان السعودية عند موقفها القائل بانه لا مبادرة لديها لدعم هذا او ذاك من الاسماء المطروحة لتولي رئاسة الجمهورية، ولا تتدخل في اسماء المرشحين، وبانها على مسافة واحدة من الجميع.

منذ انتهاء ولاية الرئيس السابق ميشال عون قبل نحو 9 شهور، لم يتمكن فريق سياسي من حشد ما يكفي من الدعم داخل مجلس النواب لحسم اسم الرئيس الجديد على الرغم من اجتماع النواب 12 مرة، وتأكيدات مختلف القوى حرصها على الوصول الى نهاية سريعة وآمنة لملف الرئيس، وما يرتبط به من ملفات مصيرية، سواء في ما يتعلق بقيام حكومة جديدة او اختيار حاكم جديد للمصرف المركزي وقيادة الجيش، وغيرها من المسائل والملفات المتداخلة والشائكة.

وتراوح الازمة اللبنانية بالعجز كما يبدو عن ابتكار المخارج والحلول اللازمة للمضي قدما بالبلاد المطوقة بسلسلة لامتناهية من التعقيدات والمصاعب، مما يثير تساؤلات جدية بين اللبنانيين، في ظل هذه المراوحة المؤذية، حول استقرار الكيان وقدرتهم على التطلع الى مستقبلهم ومستقبل ابنائهم.

وفي ظل غياب الاهتمام الدولي والاقليمي، فان فرنسا تبدو الاكثر حماسة، لكنه حراك لم يحقق ثمارا حتى الان، ناهيك بأن الاجتماع الخماسي في الدوحة في 17 تموز 2023 خرج بنبرة جديدة تتمثل في التلويح بمعاقبة من يراهم المجتمعون على انهم معرقلون لمسيرة الحل المأمولة لبنانيا.

فالبيان الختامي الصادر عن ممثلي الدول الخمسة يقول ان اجتماع الدوحة كان من اجل "مناقشة الضرورة الملحة المتمثلة في انتخاب القادة اللبنانيين رئيسا جديدا للجمهورية بسرعة وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الموجبة لتحمل مسؤولياتهم تجاه مواطنيهم. ويرتهن انقاذ الاقتصاد اللبناني وضمان مستقبل اكثر ازدهارا للبنانيين باعمال هؤلاء القادة". ويتابع البيان "اشار الممثلون بقلق، وبعد التشديد على حرصهم على سيادة لبنان واستقلاله، الى ان المسؤولين السياسيين اللبنانيين لم ينتخبوا خلفا للرئيس ميشال عون بعد مرور تسعة اشهر على نهاية عهده تقريبا. ويجدر بالنواب اللبنانيين تحمل المسؤولية بموجب الدستور وانتخاب رئيس. ونظر الممثلون في الخيارات العملية في ما يخص تطبيق تدابير بحق الذين يعرقلون احراز اي وجه من اوجه التقدم على هذا الصعيد".

صحيح ان البيان لم يتطرق الى طبيعة هذه "التدابير"، الا انه من الواضح انه اشارة صريحة الى امكان ملاحقة "المعرقلين" بحسب مفهوم المجتمعين، بالعقوبات، وهو ما يطرح تساؤلات جديدة عما اذا كان المجتمعون يمتلكون مثل هذا التفويض، وما اذا كانوا مخولين تصنيف المتهمين برأيهم، بالمسؤولية عن التأخير، في وقت تتباين مواقف واراء اطراف المجموعة الخماسية في نظرتها وتعاملها مع القوى والاحزاب اللبنانية.

لكن من المهم الاشارة الى ان فرنسا، وان كانت تجد لديها ما يشبه الشرعية للتدخل في لبنان، بحكم العلاقات القديمة مع هذا البلد، فانها في الوقت نفسه، وربما الاكثر اهمية بالنسبة اليها، متابعة محاولات حشد المكاسب الاقتصادية، لا في لبنان فقط، وانما في المنطقة، ذلك ان الحركة الفرنسية تأخذ بالتأكيد في حساباتها الصفقة التي ابرمتها للتو مع العراق بقيمة 27 مليار دولار في مجال الطاقة، ودخلت فيها شراكة مع القطريين والسعوديين.

ففي خلفية مشهد الحركة الفرنسية لبنانيا ايضا، ادراك باريس ان صفقة "توتال اينرجي" تمت مع حكومة محمد شياع السوداني الذي يترأس ائتلافا وزاريا، يضم قوى "الاطار التنسيقي"، الحاضنة التي تجمع من يصفهم الاعلام الفرنسي -والغربي عموما- بانهم اقوى حلفاء ايران في بغداد، مما يعني ان الصفقة سارت في طريقها بضمانات صريحة منهم، وبالتالي فان باريس برغم فتور علاقاتها المعلنة مع طهران، لن تتحرك في الاقليم الاوسع، بخيارات صدامية مع الايرانيين، ولا مع حلفائهم.

لهذا، يرتدي المبعوث الرئاسي الفرنسي جان ايف لودريان رداء الوسيط وهو يحط في لبنان بعدما كان اتهم قبل عامين، مسؤوليه بـ"قيادة البلد الى الموت"، واصفا لبنان بأنه "سفينة تايتانيك من دون الاوركسترا"، وهو يظهر الان حرصا مشتركا مع ممثلي واشنطن والقاهرة والرياض والدوحة، ليقولوا في البيان "لا بد للبرلمان اللبناني ان ينتخب رئيسا قادرا على تجسيد نزاهة لبنان وتوحيد الشعب اللبناني ووضع مصلحة البلاد اولا وجعل رفاه الشعب اولوية وتأليف كتلة واسعة تنفع اكبر عدد ممكن بغية تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية الجوهرية ولاسيما تلك التي اوصى بها صندوق النقد الدولي وذلك من اجل تحقيق طموح الشعب اللبناني وتلبية احتياجاتهم الملحة. تستعد البلدان الخمسة للعمل مع لبنان من اجل دعم تنفيذ تدابير الاصلاحات هذه اللازمة لتحقيق الازدهار والاستقرار والامن في البلاد. كما يشدد ممثلو هذه البلدان على الحاجة الماسة الى اصلاح النظام القضائي والامتثال لسيادة القانون ولا سيما فيما يخص التحقيق بشان انفجار مرفأ بيروت، ويحثون القادة والاحزاب على اتخاذ تدابير فورية من اجل الخروج من المازق السياسي الحالي".

وكما كان متوقعا، لم تحقق الزيارة التي بدت كمهمة مستحيلة اختراقا سياسيا يذكر، وبدت، وهي الاولى له بصفته مبعوثا خاصا، مجرد مهمة استطلاعية، لتحديد مخارج لملفات الرئاسة والحكومة والمصرف المركزي والجيش، اخذا في الاعتبار ان حزب الله متمسك بترشيح فرنجية، وهو موقف كما تقول مصادر، ليس في امكان باريس ولا الاطراف الاربعة الاخرى في اللقاء الخماسي، تخطيه بسهولة والمجازفة لاحقا بانسداد سياسي جديد في البلاد ويدخلها فيما يشبه التعثر الطويل الذي ساد اكثر من عامين الى ان جرى انتخاب عون رئيسا للجمهورية في العام 2016.

لكن التعثر القائم حاليا يبدو بالنسبة الى العديد من اللبنانيين، انه لا يولي الاهمية اللازمة الى ان ظروف 2016 تختلف جذريا عن اوضاع 2023 بعدما دخلت البلاد في اسوأ ازمة اقتصادية - معيشية في تاريخها الحديث، والتي وصفها البنك الدولي بانها من بين الاسوأ على مستوى العالم منذ العام 1850.

> **"الخماسية" تخرج بخفي حنين**
>
> **خماسية الدوحة لوحت بتدابير**

لا يزال كثيرون يحاولون تحديد المدى الذي وصلت اليه السعودية في "غسل يديها" من لبنان، خصوصا ان زيارة لودريان الى بيروت، جاءت بعد ايام على اللقاء الذي جمع ماكرون بولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان، الذي سربت مصادره خلال العامين الماضين، انه مستاء لان الرياض ضخت عشرات مليارات الدولارات في لبنان خلال العقود الثلاثة الماضية، لكنها لم تحقق ما كانت تراهن عليه من حضور فاعل. ومع ذلك، فانه بالنسبة الى المراقبين يبدو الموقف السعودي ملتبسا لانه من الواضح ان موقفا سعوديا واضحا يتعلق بالخيارات الرئاسية، من شأنه ان يساهم في حسم هذا الملف خاصة في حال جاء منسجما مع مناخات المصالحة التي رعتها الصين، بينها وبين ايران والتي لا يزال لبنانيون كثر، في انتظار رؤية نتائجها عندهم.

في كل الاحوال، فان زيارة لودريان الثانية الى بيروت في 25 تموز لم تكن مختلفة كثيرا عن الاولى، وربما تكمن اهميتها انها جاءت بعد ايام على اللقاء الخماسي في الدوحة الذي حمل الانذار المبطن، فيما كان من اللافت ايضا تصريح صادر عن مكتب الرئيس نبيه بري يقول فيه "يمكننا القول ان كوة في جدار الملف الرئاسي قد فتحت". وتحدثت مصادر ان تقدما رمزيا تحقق من خلال الطرح الفرنسي المتمثل بالعمل من اجل اطلاق طاولة عمل، بدلا من طاولة الحوار، على ان يعيد اللقاء مع القيادات اللبنانية في ايلول المقبل على امل ان تكون لائحة مواصفات الرئيس المراهن عليه، وتفاصيل برنامج ولايته، قد تبلورت بشكل او باخر، فيما تبنى عملية البحث عن هذه الشخصية بناء على ذلك، من دون ان تكون هناك اية ضمانات بان هذه النهج سينتج تسوية لبنانية فعليا.

ونقلت مصادر بعض الاجواء التهويلية التي حملها لودريان الى بيروت وحديثه عن فرصة اخيرة امام لبنان، كما لاحظت اشارته الى مصطلحي "المواصفات" و"البرنامج"، وهما تعبيران يكاد السفير السعودي وليد بخاري يكررهما في اي تصريح اعلامي له، او امام زواره، مما قد يشير الى ان باريس تحاول الاقتراب اكثر من المقاربة السعودية للملف.

مهما يكن، فان هذه اللقاءات سواء تلك التي جرت في باريس او الدوحة، والحركة الفرنسية في بيروت - وغيرها - تطرح تساؤلات حقيقية عما اذا كان اللبنانيون عاجزين فعلا عن انتاج تسويات محلية لازماتهم، وما اذا كان متعذرا عليهم للمفارقة، ان ينجحوا صيغة "لبننة الازمة اللبنانية"، بدلا من ان يكون لزاما على لبنان انتظار الحلول السحرية من الخارج، وتفاهمات الدول الاقليمة والدولية، فيما يقبع هو على مقاعد الانتظار الطويلة.